

■ تونس تحقق نموًا 2.5% في 2018



القروض المالية الخارجية، التي أثقلت كاهل الاقتصاد المحلي، لتوفير التمويل لمخصصات الأجور الحكومية التي يرى خبراء أنها تغطي على أولويات الإنفاق التنموي.
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

الأجنبي وضعف الصادرات خاصة من مادة «الفوسفات» الاستراتيجية. وكان البنك الدولي توقع تحقيق الاقتصاد التونسي نسبة نمو في حدود 2.7 في المائة في 2018، على أن يتطور بوتيرة أعلى خلال السنة الحالية ليصل حدود 3.3 في المائة على أن يحافظ على ذات النسبة خلال سنة 2020. وتعمل السلطات التونسية على ضمان تنمية متوازنة في عدد من المناطق الفقيرة التي ترتفع فيها نسب البطالة إلى حدود 30 في المائة من السكان النشطين، أي ضعف معدل البطالة على المستوى الوطني، غير أن ضعف الموارد الذاتية دفعها إلى الاعتماد على مجموعة من

كشف المعهد التونسي للإحصاء (معهد حكومي)، عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال العام 2018 المنصرم إلى 2.5 في المئة، مقابل 1.9 في المئة في 2017. وجاء هذا المعدل أقل من توقعات الحكومة التونسية التي رجحت من خلال إعدادها لميزانية الدولة للسنة الماضية تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن 3 في المئة.

وساهمت عدة عوامل في الحد من فرص النمو الاقتصادي في تونس خلال 2018، من أبرزها تدهور قيمة العملة المحلية وتسجيل عجز قياسي على مستوى الميزان التجاري، علاوة على انخفاض احتياطي النقد

■ زيادة حجم الدين العام في الأردن



الإيرادات العامة الفعلية فبلغت 25.3 %، وبلغت نسبة إجمالي خدمة الدين العام (اقساط وفوائد) إلى الإيرادات المحلية 26.6 في المئة.
المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصرف)

وبلغ حجم فوائد الدين الخارجي/موازنة خلال الفترة 324 مليون دينار، أما فوائد الدين الداخلي/موازنة فبلغ 598.2 مليون دينار، وبلغ حجم اقساط الدين الخارجي 724.9 مليون دينار. وشكلت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين ثاني الماضي 6.7 %، وبلغت نسبة فوائد الدين العام (موازنة) إلى الإيرادات العامة الفعلية 14.2 في المئة، أما نسبة فوائد الدين العام (موازنة) إلى الإيرادات المحلية الفعلية فشكلت 14.9 في المئة، ونسبة إجمالي خدمة الدين العام (اقساط وفوائد) إلى

بلغ حجم خدمة الدين العام (داخلي وخارجي) في الأردن، مع نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي 1.647 مليار دينار، مقارنة مع 1.565 مليار في نهاية العام 2017، أي بزيادة نسبتها 5.2 في المئة.

وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية الأردنية، بلغ إجمالي الفوائد على الأساس النقدي (موازنة) 922.3 مليون دينار، علما بان إجمالي الدين العام بلغ في نهاية تشرين ثاني الماضي 28.614 مليار دينار، وشكل ما نسبته 94.9 % من الناتج المحلي الإجمالي لنهاية الفترة.

■ ارتفاع الناتج الإجمالي في سلطنة عمان



بنحو 36.1 في المئة مسجلا 1.9 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 3 مليارات ريال عماني بنهاية الربع الثالث من عام 2017.
المصدر (وكالة أنباء سلطنة عمان، بتصرف)

القيمة المضافة للأنشطة النفطية. ونما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 15.3 في المئة حيث ارتفع من 20 مليار ريال عماني بنهاية الربع الثالث من عام 2017 إلى 23 مليار ريال عماني بنهاية الربع الثالث من عام 2018، حيث يعزى هذا الارتفاع إلى بلوغ متوسط سعر النفط نحو 67.2 دولار للبرميل في نهاية الربع الثالث من عام 2018. وفيما يخص الميزانية العامة للدولة انخفضت قيمة العجز المسجل في الميزانية العامة للسلطنة بنهاية الربع الثالث من عام 2018

أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان، بلوغ إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الثالث من العام الماضي بلغ 15.3 مليار ريال عماني، مسجلا مساهمة بـ 67 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة. وسجلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية نحو 8.5 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 5.8 مليار ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2017، حيث ساهم الارتفاع في القيمة المضافة للنفط الخام بنحو 36.2 في المئة البالغ نحو 6.6 مليار ريال عماني في ارتفاع